دور الأمم المتحدة في بناء النظام السياسي الليبي

2020 - 1951

د. الصادق خميس سعد البريكي

كلية القانون والعلوم السياسية. جامعة غريان

المستخلص:

إن الطريق الذي سلكته ليبيا لنيل الاستقلال كان مختلف عن ما هو متعارف عليه في تاريخ استقلال الدول، وأن وجه التشابه مع الدول الأخرى وخاصة في محيطها ليبيا الاقليمي هو خوض معارك مسلحة وأخرى سياسية لنيل الاستقلال، اما في الحالة الليبية بالإضافة إلى الحراك المسلح والسياسي كان للأمم المتحدة دورا بارزا في نيل الاستقلال وبناء النظام السياسي الملكي، وهو ما تكرر بعد أحداث فبراير بموجب تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي ترتب عليه إسقاط النظام السياسي القائم حينها، والتدخل من اجل بناء نظام سياسي ديمقراطي جديد.

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي، الأمم المتحدة، مجلس الأمن،

مقدمة

مرت ليبيا عبر تاريخها بثلاث مراحل أو محاولات لبناء نظام سياسي مستقر، حدث ذلك بعد أن خاضت ليبيا حركة كفاح مسلح ضد الاستعمار الايطالي منذ بدايات القرن الماضي مرورا بالحرب العالمية الأولى والثانية، حيث كانت ليبيا مسرحا للحرب العالمية الثانية التي أنتصر فيها الحلفاء ومنها تحول المسار المسلح في ليبيا إلى مسار سياسي بحثا عن استقلال ليبيا وبناء النظام السياسي وهذه كانت أول تجربة حقيقية لبناء ليبيا الحديثة.

اختلفت ظروف كل مرحلة من هذه المراحل وذلك مرتبطا بالظروف الداخلية والخارجية، داخليا يمكن تحليلها من جانبين: اقتصاديا من حيث توفر الموارد وقلتها وحتى إدارتها، واجتماعيا من حيث طبيعة العلاقات الاجتماعية والمكونات الموجودة وجغرافية الدولة ومحدودية عدد السكان، وخارجيا ويمكن فهمها من زاويتين: إقليميا حيث أن اغلب الدول العربية حينها نالت أو تحاول نيل استقلالها، بالإضافة إلى محاولة الحركة الصهيونية بناء وطن قومي لليهود في فلسطين، وعالميا وهو ما ترتب على نهاية الحرب العالمية الثانية ودخول العالم في حربا باردة وتقاسم مستعمرات الدولة المهزومة في الحرب العالمية الثانية ومنها ليبيا كمستعمرة ايطالية.

كان استقلال ليبيا أول بداية لبناء ليبيا الدولة تحت اسم المملكة الليبية، هذا البناء رافقته ظروف اقتصادية صعبة تظهر من قل الموارد وانتشار الأمية والجهل، أيضا انخفاض عدد السكان في مساحة جغرافية شاسعة، استمر النظام الملكي عقدين من الزمن إلى أن تم الإطاحة به في 1969 من قبل حركة الضباط الوحدويين الأحرار بقيادة معمر القذافي الذي استمر في الحكم فترة تجاوزت الأربعة عقود إلى أن أسقط أثر احتجاجات شعبية في 17 فبراير 2011.

تأتي **أهمية البحث** لبيان الظروف التي نشا فيها كل من الأنظمة التي عرفتها ليبيا منذ الاستقلال، هذه الأنظمة الثلاث الملكي والجمهوري/ الجماهيري وأخيرا نظام ما بعد 17 فبراير ، و لفهم طبيعة هذه الأنظمة فأن الباحث يطرح **إشكالية** مفادها لماذا عجزت كل الأنظمة السابقة التأسيس لبناء نظام سياسي فاعل معتمدا على مؤسسات ودستور دائم، ثم هل للمكون القبلي دور اكبر من المؤسسات المدنية في المجتمع الليبي، وهذا بدوره يقودنا لطرح **الفرضية** التالية وهي أن أي نظام سياسي لا ينبع من إرادة الشعب يعكس إرادة صانعيه، بمعنى أن النظام السياسي لابد أن يعبر عن ثقافة المجتمع وعاداته

وتقاليده وهو في النهاية منتج يعكس المجتمع، إما **المنهج** المستخدم فإن هذا البحث يعتمد المنهج الوصفي التحليلي وذلك لدراسة الموضوع من خلال العلاقة بين دور الأمم المتحدة كمتغير مستقل والنظام السياسي الليبي – حسب الفترة الزمنية – كمتغير تابع، اتبع الباحث **تقسيم البحث** إلى ثلاثة مباحث في الأول تناول طبيعة الأوضاع السياسية في ليبيا قبل الاستقلال، وتناول المبحث الثاني النظام السياسي الليبي بعد 1969، وخصص المبحث الثالث لدور الأمم المتحدة في بناء النظام السياسي بعد 2011.

المبحث الأول: طبيعة الأوضاع السياسية في ليبيا قبل الاستقلال

المطلب الأول: الحراك الداخلي للمطالبة بالاستقلال

كانت ليبيا في الفترة من 1911 إلى بداية الحرب العالمية الثانية تشهد حركة كفاح مسلح ضد الاستعمار الايطالي على كامل التراب الليبي، وفي هذه الإثناء برزت قيادات خاضت الحروب من جميع أقاليم ومناطق ليبيا دون استثناء ومن ابرز الذين قادوا حركة الكفاح (عمر المختار) كجناح عسكري، بالإضافة إلى ظهور جناح سياسي أسس جيشا وطنيا خارج البلاد، كما طهرت مجموعة من الحركات السياسية متمثلة في الأحزاب السياسية والجمعيات والنوادي، كل ذلك يهدف إلى التعريف بالقضية الليبية والسعي لنيل ليبيا استقلالها.(الكبتي، 2012: ص 31-33)

في هذه الإثناء التي تشهد فيها ليبيا حراكا سياسيا مازالت الحرب العالمية الثانية مستمرة، وأن كان هناك مؤشرات على انتصار الحلفاء في الحرب فأن ليبيا المقسمة لثلاث أقاليم وضعت ليبيا تحت ثلاث إدارات احتلال بريطانية وفرنسية وايطالية، ويجب التنويه أن بريطانيا كان لها اتصال مع (محمد إدريس السنوسي) الذي كان داعما للحلفاء نظير مساعدته في الاستقلال، وهذا التحرك لاقى ترحيب من قبل الأحزاب السياسية كونه يساعد ليبيا على نيل الاستقلال، ولكن في جانب أخر إلا يؤدي إلى مزيد من الهيمنة والسيطرة على ليبيا ما ترتب عليه مناهضة هذه الأحزاب والجمعيات والنوادي لبعض الإجراءات التي اتخذتها بريطانيا وفرنسا لمساعدة الايطاليين واليهود بالتوجه إلى ليبيا. (الشريف، 2011: ص 11- 13)

بالرغم من فترات الاحتلال والحروب والظروف السياسية والاجتماعية الصعبة، وقلة الموارد؛ ألا أن ليبيا في إطارها العربي كانت من الدول السباقة لمعرفة العمل السياسي والمؤسسي، وأن كانت عليه بصمات المستعمر، إلا أنه قاد إلى تأسيس فكر سياسي ليبي ساعد أو ساهم في تكوين اطر سياسية فاعلة قادة البلاد نحو الاستقلال في الاتجاهين

العسكري والسياسي، وهذا التجارب لم تكن دائما في صالح المواطن الليبي ولكن حركت الشعور الوطني الليبي الذي من خلاله جعل الحركات الوطنية والمقاومة الوطنية تتشكل وتزداد إصرار على المقاومة بكافة الطرق، ومن هنا سنعرض لأهم هذه التجارب بشي من الإيجاز:

القانون الأساسي للقطر الطرابلسي الصادر بتاريخ أول يونيو 1919: تضمن الدستور أربعون فصلا في غالبه ضد مصلحة المواطن الليبي واعتبر أن ليبيا جزء تابع لإيطاليا، ففي الفصل الأول أشار" في القطر الطرابلسي يعتبر وطنيين ايطاليين بناء على الأحكام المندرجة في هذا الأمر، وفي الفصل السادس نص على " احترام الدين والأصول والعوائد المحلية مضمون" وذهب في الفصل السادس إلى " فيما يخص المسلمين تدرس باللغة العربية جميع مواد التعليم الابتدائي وجميع المواد العلمية في التعليم المتوسط، وفي جميع الصفوف يجب تعليم اللغة الايطالية "، والفصل الثاني عشر بين أنه " لا يجوز تعليم المسلمين أصولا مخالفة لدينهم"(الكبتي، 2012: ص 60 – 63)

الدستور البرقاوي الصادر في 18 سبتمبر 1949: الدستور البرقاوي يعتبر أولا تجربة دستورية ليبية خالصة وأن كان يختص بإقليم برقة إلا أنه إضافة للمعرفة وممارسة الحكم، وبين اختصاصات السلطات الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية؛ تضمن الدستور البرقاوي عشرة فصول، في الفصل الثاني تناول حقوق الشعب وأحكام عامة كاللغة والدين، وفي الفصل الثالث أشار إلى السلطة التنفيذية ونص صراحة على أن الأمير (محمد ادريس السنوسي) أول أمير لبرقة. (الدستور البرقاوي، 1949)

بالرغم من هذه الإجراءات وما تم من بناءات في ممارسة السلطة والحكم إلا أن الظروف في الجانب الأخر المهم وهو المواطن نجد أنه في ظروف اقتصادية صعبة؛ فنتيجة لذلك اختار الليبيون بين خيارات ثلاث، اما الهجرة خارج البلاد وهذا كان من ناحيتين: الأولى هجرة النخب الموجودة إلى سوريا ومصر وتونس، هذه المجموعة هي من أسست الأحزاب السياسية والجمعيات والنوادي وظلت تكافح من الخارج، والثانية هجرات جماعية لبعض القبائل وكانت إلى تونس ومصر والنيجر وتشاد، واستقرت هذه القبائل في هذه الدول وعادت إلى ليبيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ومنها من عاد أو استقر في هذه الدول إلى الان، والخيار الثاني كانت الانضمام إلى حركة المقاومة ضد المستعمر والتي كانت من كل مناطق وأطياف ليبيا، والخيار الثالث هو بقاء الليبيين في مناطقهم التي لم يصل إليه المستعمر وهذه كانت قليل، هذا كله كان بداية أو مخاض

وحراك من اجل السير بقوة نحو استقلال ليبيا موحدة وهذا ما كان ليتم إلا بقوة المقاومة والجهد السياسي وتدخل للأمم المتحدة.

المطلب الثاني: دور الأمم المتحدة في استقلال ليبيا

لم يكن دور الأمم المتحدة وحده فاعلا في استقلال ليبيا، لكنه نتيجة من نتائج الحرب العالمية الثانية التي أنتصر فيها الحلفاء على دول المحور، وأيضا يعتبر تتويج للكفاح المسلح ضد الاستعمار، إلى جانب هذا الدور الذي قام به الأمير (محمد ادريس السنوسي) وجهود الأحزاب والجمعيات السياسية والوطنية التي قادت معارك ومفاوضات سياسية في دول متعددة عربية وأوربية سعت من خلالها لطلب الدعم والتأييد في الأمم المتحدة لتنال ليبيا الاستقلال.

أن الدول الكبرى لم تكن لديها النية في منح ليبيا الاستقلال، وظهر هذا حليا من خلال مواقف هذه الدول بين تأييد ومعارضة، وذلك بسبب تقاسم المستعمرات وليبيا من بينها، هذه الدول التي وقفت صفا واحدا أثناء الحرب العالمية الثانية بدأت اليوم في البحث عن مصالحها، وهذا ما أنتهجه (كارلو سفورواء) وزير خارجية ايطاليا، و (بايرنست بيفين) وزير خارجية بريطانيا حيث اتفق الطرفان على الوصاية البريطانية على برقة، والفرنسية على فزان، والايطالية على طرابلس، وأن هذا لا يمنع بالنية لليبيا من اعتبارها كيانا واحدا، وتحصل ليبيا على استقلالها بعد عشر سنوات بشرط أن تقرر الجمعية العامة أن هذا مناسب.(الشريف، 2011: ص 39 – 48)

أن مسيرة استقلال ليبيا مرت بعدة مراحل وتاريخ طويل، ولكن المهم في هذا البحث هو دور الأمم المتحدة في نيل ليبيا الاستقلال، فبالرغم من ما حدث من خلافات بين الدول الكبرى حول المسالة الليبية إلا أن ما توصلت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة نقل الموضوع إليها وبدورها أصدرت قرار يضع التفاصيل التي تمكن ليبيا من الاستقلال، ورأى قرار الجمعية العامة أن ليبيا واحدة (برقة ، طرابلس وفزان)، وأن يقرر دستور ليبيا نوع من الحكم بواسطة ممثلي السكان في برقة وطرابلس وفزان، ولمساعدة أهل ليبيا في وضع دستور وتأسيس حكومة مستقلة سيكون في ليبيا مندوب من قبل هيئة الأمم المتحدة، وإذا ما تحقق ذلك تقبل ليبيا بمجرد تكوينها دولة عضوا في هيئة الأمم المتحدة. (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 289، 1949)

لاستكمال إجراءات الجمعية العامة لتطبيق القرار 289 (1949) الخاص باستقلال ليبيا لابد من البحث عن مرشح لمنصب مفوض الأمم المتحدة، وتم التصويت على

اختيار (أدريان بيلت) الذي قاد مفاوضات صعبة بين ممثلي الأقاليم الثلاث (برقة، طرابلس وفزان) أو على مستوى بعض الدول صاحبة النفوذ في ليبيا مثل فرنسا وبريطانيا وذلك للحفاظ على مصالحها، فكانت بريطانيا تطالب بحكم ذاتي في طرابلس، وتشبث فرنسا بإقليم فزان (الشريف، 2011: ص 332- 348)

كما أن إجراءات صياغة الدستور لم تكن سهلة، ولكن غلبت المصلحة الوطنية على مصالح الأقاليم أو مصالح الدول الكبرى، وبالرغم من كل التجاذب السياسي تمكن الليبيون من صياغة الدستور الليبي وتمت مبايعة السيد محمد ادريس السنوسي ملكا دستوريا للملكة الليبية المتحدة، وغي كل الأحوال فأنه لا يمكن اختزال تاريخ ليبيا الطويل في هذا البحث ولكن ما قصده الباحث هو تشابه الإحداث في ليبيا ودور الأمم المتحدة في بناء النظام السياسي سواء في عهد المملكة الليبية المتحدة أو بعد إحداث فبراير في ليبيا 2011.

بالرغم من قلة الموارد والإمكانيات حاول النظام الملكي بناء الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ورسمت لذلك خطط التنمية والتحول، ولكن ذلك لم يتحقق حيث قام مجموعة من ضباط الجيش الليبي بتغيير النظام الملكي وإعلان نظام سياسي جديد سنتناوله في المبحث التالي.

المبحث الثاني: النظام السياسي بعد 1969

المطلب الأول: الوثائق الدستورية 1969 – 1977

سبق وأن ذكر أن لحركة المقاومة المسلحة والحركات السياسية والمدنية دورا في استقلال ليبيا؛ فأن للأمم المتحدة دورا بارزا في استقلال ليبيا كونها أشرفت على العملية السياسية والحراك الدولي الذي كلل في النهاية باستقلال ليبيا والإعلان عن ميلاد ليبيا الجديدة تحت اسم المملكة الليبية تحت قيادة الملك (محمد إدريس السنوسي) الذي اسقط حكمه بعد نجاح حركة الضباط الوحدويين الأحرار بقيادة (معمر القذافي) في 1969.

دور الأمم المتحدة تراجع في ليبيا بعد 1969، حيث أن ليبيا انتهجت سياسات وبناء علاقات مختلفة حول العام، وفي الغالب كانت سياسة ليبيا معادية للأمم المتحدة والدول الغربية منذ منتصف القرن الماضي بسبب الدعم غبر المحدود الذي قدمته الأمم المتحدة لدولة إسرائيل منذ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (181) بشأن تقسيم فلسطين إلى دولتين واحدة عربية وأخرى يهودية وكان ذلك عام 1947. (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181، 1947)

في تلك الفترة وبعدها شهدت المنطقة العربية حروبا مع دولة إسرائيل وكان أخرها حرب 1973 التي اشتركت فيها ليبيا، وشهدت تلك الفترة زيادة في أسعار البترول ما ساعد النظام الليبي في على الثروات التي ساهمت في شراء السلاح ودعم حركات التحرر والحركات الثورية في العالم، سواء في إفريقيا أو أوربا واسيا وأمريكا اللاتينية، وهذا بدوره زاد من العداء بين ليبيا وبعض الدول خاصة الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

فيما يتعلق بالنظام السياسي فقد اعتمد القذافي مجموعة من الأفكار المختلفة والمتناقضة، وعبر عن ذلك من خلال البيان الأول للثورة الذي أشار إلى تغيير في النظام السياسي من قبل القوات المسلحة، وأن ليبيا تعتبر جمهورية حرة ذات سيادة تحت اسم (الجمهورية العربية الليبية)، ودعا الشعب للوقوف صفا واحدا ضد عدو الأمة العربية والإسلامية وهنا يقصد دولة اسرائيل، وأشاد بجهاد عمر المختار من اجل ليبيا والإسلام.(البيان الأول لثورة الفاتح: 1969)

حتى يستقر النظام كان لزاما أن يتم استصدار دستور يحدد طبيعة النظام السياسي القادم، طبيعة العلاقة بين السلطات وكيفية الانتقال من الحكم العسكري إلى الحكم الديمقراطي؛ وأن كانت اغلب التجارب الثورية في الوطن العربي لم تؤد إلى أنظمة حكم ديمقراطي، ومع هذا تم إصدار الإعلان الدستوري الذي أشار في ديباجته إلى تحقيق الوحدة العربية من المحيط إلى الخليج، وأن أهداف الثورة الحرية والاشتراكية والوحدة وأن هذا الإعلان الدستوري أساسا لنظام الحكم في مرحلة استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية.(الإعلان الدستوري الصادر عن مجلس قيادة الثورة، 1969)

إن هذه التوجهات الوحدوية وربط تحقيق الوحدة العربية كهدف أساس للنظام السياسي اثر مباشرة على الاهتمام بالتنمية والخدمات داخل الدولة وادي إلى تدني مستوى دخل المواطن مقارنة بالدخل القومي المرتفع نتيجة ارتفاع أسعار النفط ومحدودية عدد السكان، كما أن هذه السياسات أدت خلق عداوات مع الدول المجاورة كمصر وتشاد والسودان، بالمقابل سعت ليبيا إلى فرض الوحدة العربية مع بعض الدول العربية التي لم تستمر طويلا.

بالإضافة إلى ما سبق فأن الفكر الثوري ظل مسيطرا على سياسات النظام السياسي، ولتحويل وتغيير شكل النظام السياسي من الجمهوري الجماهيري كان لابد من استحداث مفاهيم جديدة تمهيدا لإعلان قيام سلطة الشعب؛ فبعد نجاح الثورة في 1969 مرورا

بإعلان الاتحاد الاشتراكي في 1971 فأن تحقيق رؤية النظام في الحكم تتطلب إلغاء الأحزاب السياسية وكل التنظيمات التي من شأنها معارضة النظام ومطالبتها بإقامة النظام الديمقراطي.

رأي النظام السياسي أن الأحزاب السياسية لا تتماشى وأسلوب الحكم المنظور لليبيا، وعلى غرار النظام الملكي الذي ألغى الأحزاب السياسية بعد نيل ليبيا الاستقلال؛ فأن النظام الجديد قرر إلغاء الأحزاب السياسية وسن قانون نص في المادة (2) على أن الحزبية خيانة في حق الوطن وتحالف قوى الشعب الممثلة في الاتحاد الاشتراكي العربي، ويقصد بالحزبية كل تجمع أو تنظيم أو تشكيل أيا كانت صورته أو عدد أعضائه.... ونصت المادة (3) يعاقب بالإعدام كل من دعاء إلى إقامة أي تجمع أو تنظيم أو تشكيل محظور بموجب هذا القانون، أو قام بتأسيسه أو تنظيمه أو إدارته أو تمويله....ولا فرق في شدة العقوبة بين الرئيس والمرؤوس همها دنت درجته في الحزب أو التجمع أو التنظيم.(قانون رقم 71 بشأن تجريم الحزبية، 1972)

ولترسيخ فكرة حكم الجماهير وإلغاء كافة المؤسسات الدستورية كان لابد توجيه التعليم والثقافة والمعرفة بأن تكون في خدمة النظام الجماهيري، وبهذا تطلبت هذه المرحلة إلغاء القوانين المعمول بها في الدولة، وهذا ما ورد في خطاب زوارة التاريخي حيث نص على تعطيل كافة القوانين المعمول بها في البلاد، وتطهير البلاد من أصحاب النفوس المريضة، وأن الحرية للشعب وإعلان الثورة الإدارية والثقافية. (ابوعجاجة، 2010: ص 143 – 144)

يمكن وصف هذه المرحلة من عمر النظام السياسي بالمرحلة التمهيدية نحو المرحلة النهائية لتغيير طبيعة النظام السياسي بالكامل من النظام الجمهوري إلى النظام الجماهيري الذي تكون السلطة فيه للشعب عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية استنادا إلى وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب الصادرة في مارس 1977.

المطلب الثاني: تغيير شكل النظام السياسي الليبي بعد 1977

أن المتتبع لمسيرة التغيير في النظام السياسي الليبي منذ 1969 يلاحظ أن هناك فكر مختلف في محاولة فهم الديمقراطية والعودة بها إلى تعريفها بأنها حكم الشعب، وهذا الفكر لا علاقة للنظام السياسي به؛ فهذا الفكر تعبير عن وجهة نظر وأفكار القذافي الشخصية التي ترجمها في الكتاب الأخضر بفصوله الثلاثة كنظرية عالمية ثالثة قدم من خلالها الحل النهائي لمشكلة الحكم والديمقراطية.

خلال هذه الفترة ونتيجة لسلوك النظام السياسي في الحكم الذي اعتمد على حكم الشعب ظهرت حركات معارضة للحكم كونه اتخذ من الإجراءات ما حال دون تطبيق معايير الديمقراطية التي من أهمها الدستور، والانتخابات والتداول السلمي على السلطة؛ وللقضاء على توجهات المعارضة السياسية في المطالبة بدستور ينظم الحياة السياسية في ليبيا تم إعلان قيام سلطة الشعب الذي نص على: **أولا** يكون الاسم الرسمي لليبيا (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية)، **ثانيا** القرآن الكريم شريعة المجتمع في الجماهيرية....**وثالثا** السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية، فالسلطة للشعب و سلطة لسواه، ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام، **رابعا** الدفاع عن الوطن مسؤولية كل مواطن ومواطنة ، وعن طريق التدريب العسكري العام يتم تدريب الشعب وتسليحه، وبنظم القانون طريقة إعداد الإطارات الحربية والتدريب العسكري العام. (وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب، 1977)

بالإضافة إلى فكرة سلطة الشعب اتجه النظام السياسي إلى خلق تنظيمات أخري موازية تحل محل الأحزاب السياسية والتنظيمات المدنية الأخرى تمثلت في الاعتماد على بعض القبائل الكبيرة التي تحولت إلى ممارسة القبلية وكان لها نفوذ ومكانة وقرب من النظام السياسي، كما اعتمد النظام على بناء وحدات عسكرية خاصة راقية التدريب وتمتلك أسلحة متطورة تقوم على حماية النظام، إلى جانب ذلك التحكم في العملية الاقتصادية وإدارة الموارد؛ هذه التنظيمات الموارية لا تخضع للدولة مباشرة بقدر ما هي داعمة للنظام.(يوسف، ريكاردو، 2013: ص 127- 133)

تعتبر هيكلية النظام الليبي الجماهيري فريدة! وتجربة تطبق لأول مرة، ووصفت بالجماهيرية لأن الجماهير فيها صاحبة السلطة والقرار وتنفيذه، تنتظم هذه الجماهير في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية إلى مؤتمر الشعب العام، ولكن هذه التجربة ترضت للنقد لاستحالة تطبيقها خاصة أنها تتخذ السياسة العامة للدولة داخليا وخارجيا، ثم أنه لا يمكن تطبيقها في دول كبيرة المساحة وعدد سكان كبير، في جانب أخر توجد في كل الدول سياسات عامة اقتصادية وخدمية تحتاج إلى قرارات فنية وهو ما يصعب تحقيقه في طل حكومة الشعب.

من ضمن السياسات التي اتخذها النظام السياسي الليبي وكان سببا مباشرا في عودة الأمم المتحدة للتدخل في ليبيا هو ملف حقوق الأنسان، فشكل النظام السياسي نظر إلى ملف حقوق الأنسان بأن يتمتع الفرد بحقوقه شريطة عدم المطالبة بالحقوق السياسية غير

التي يقرها النظام والقانون، وهذا بدوره زاد من ظهور الجماعات السياسية المعارضة التي تعمل من خارج البلاد مطالبة بإصلاح النظام السياسي أو إسقاطه.

عندما أصبح ملف حقوق الأنسان قضية عالمية بالنظر لزيادة انتهاكات حقوق الأنسان في العالم، وحيث أن ليبيا كانت مصنفة من الدول التي تنتهك حقوق الأنسان، حاول النظام اتخاذ حملة من الإجراءات التي من شأنها منح المزيد من الحريات والحقوق، فاصدر مؤتمر الشعب العام (الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الأنسان قي عصر الجماهير) في 27 مبدأ أهم ما ركزت عليه هو أن التمسك بفكر المجتمع الجماهير والسلطة الشعبية القائمة على المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، كما أقرت الوثيقة جملة من الحقوق الأخرى كحرية التعليم والتقاضي والمسكن، دون الخوض بشكل مفصل وموسع في مسألة الحقوق السياسية.(الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الأنسان في عصر الجماهير، 1988)

ونتيجة لتغيير في موازين القوى في العام وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق والمناداة باحترام حقوق الإنسان حول العالم، ولما شعر النظام بأن الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير لم تف بالغرض المطلوب وهو تحسين ملف حقوق الأنسان في ليبيا، اصدر مؤتمر الشعب العام القانون رقم (20) لسنة 1991 بشأن تعزيز الحرية، تضمن القانون ثمانية وثلاثون مادة وأن مساحة الحرية والحقوق وتقرير المصير مشروطا بممارسة والحفاظ على سلطة الشعب، وهذا ما نصت عليه المادة (2) لكل مواطن الحق في ممارسة السلطة وتقرير مصيره في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، وأشارت المادة (8) لكل مواطن الحق في التعبير عن أرائه وأفكاره والجهر بها في المؤتمرات الشعبية وفي وسائل الإعلام الجماهيري. (القانون رقم 20 بشأن تعزيز الحرية، 1991).

مما سبق ومن خلال (42) سنة من النظام الجمهوري/ الجماهيري وأن سهدت ليبيا سنوات من الاستقرار الأمني ومحاولات التنمية وتقديم الخدمات، إلا أن النظام في الجانب الأخر دخل في حروب ومنازعات وعداوة مع عدة دول، كما أن اتهام النظام بتقييد وانتهاك حقوق الأنسان، والتوجه نحو إفريقيا وتأخر عمليات التنمية والأعمار زاد من الاحتقان الشعبي، ويستمر الحال إلى أن وجدت المعارضة الليبية الفرصة للتعبير عن كطالبها بعد الاحتجاجات التي حدثت في تونس فمصر في العام 2011.

المبحث الثالث: تدخل الأمم المتحدة لبناء النظام السياسي الليبي 2011

المطلب الأول: دور الأمم المتحدة في اسقاط النظام السياسي الليبي 2011

تناول الباحث في المبحث السابق طبيعة النظام السياسي الليبي في الفترة من 1969 إلى 2011، وتبين من تتبع مراحل التغيير في شكل النظام السياسي إضافة إلى جملة الإجراءات والسياسات الداخلية والخارجية التي اتخذها النظام أن تؤثر جميعها على علاقات النظام السياسي داخليا ما تعلق بملف حقوق الأنسان والسياسة الاقتصادية وملف التنمية، وخارجيا علاقة النظام ببعض الحركات التحررية/ الإرهابية، وسعي النظام لامتلاك برنامج نووي وخلق عداوة مع الدول الكبرى.

كما كان الإحداث التي شهدتها تونس ومصر تأثير كبير في ليبيا، حيث رأي من خرج يوم 17 فبراير فرصة للتعبير عن رأيه ورعن رفضه لاستمرار النظام، غير أن سقف المطالب في ليبيا كان مختلف عن ما حدث في مصر وتونس، أي أن في ليبيا كان المطلب من البداية برحيل النظام وإسقاطه، وهذا بطبيعة الحال غبر ممكن لأن النظام له مؤيدين من بعض القبائل التي أيدت النظام إلى أن اسقط، ومن هنا يمكن وصف الحرب في ليبيا كانت بين بعض القبائل وبين بعض المدن التي توصف بأنها ثائرة.

إن طبيعة الصراع في ليبيا منذ البداية استخدمت فيه القوة العسكرية من الطرفين، إضافة إلى استخدام الإعلام بشكل مكثف ضد النظام واتهامه بارتكاب مجازر ضد المدنيين، لذا كان لزاما على الأمم المتحدة ومجلس الأمن اتخاذ تدابير من شأنها حماية المدنيين كونه اختصاص أصيل لهيئة الأمم المتحدة في حماية الأمن والسلم الدوليين، واعتبار ما يقوم به النظام في ليبيا مجازر ضد الإنسانية، وهذا ما اعتبر خرقا لمبدأ من مبادئ الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي...على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل لسابع. (ميثاق الأمم المتحدة، 1945)

بشكل سريع على عكس موقف الأمم المتحدة من ما حدث في مصر وتونس تم إحالة الأزمة الليبية إلى مجلس الأمن الدولي لاتخاذ قرارات تجاوزت اتخاذ التدابير الوقائية التي تصت عليها المادة (41) من الميثاق بوقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية وأن تجاوزت الانتهاكات الحدود تطبق المادة (42) التي تجيز استخدام القوة المسلحة بالإضافة إلى إجراءات أخرى نص عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.(نفسه، 1945)

استمرت الحرب ثمانية شهور بقيادة حلف الناتو تطبيقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1970 وما تبعة من قرارات، كما نصت القرارات على اتخاذ إجراءات ضد رموز النظام وتجميد الأموال الليبية في الخارج، أيضا حصر جوي وبحري، ولكن بالنظر الى الفارق في العدة والعتاد لم يصمد النظام في مواجهة الدول الكبرى اسقط النظام وقتل القذافي، وبمقتله اعتقد العالم أنها بداية لعهد جديد ونظام جديد في ليبيا يؤسس لنظام ديمقراطي يكفل تطبيق معايير الحكم الديمقراطي المتمثلة في الحرية والمشاركة السياسية والدستور والتداول السلمي على السلطة، وهنا نطرح سؤال حول الهدف الرئيس من تدخل الأمم المتحدة هل هو حماية المدنيين أو إسقاط النظام؟ لأن ما لوحظ بعد إسقاط النظام تراجع دور الأمم المتحدة واكتفت بإصدار القرارات الخاصة بليبيا وبقاء المسالة الليبية قيد النظر.

من خلال تتبع دور الأمم المتحدة بعد إسقاط النظام السياسي بنفس الوتيرة والسرعة التي تمت بها الإجراءات ذات الطابع العسكري؛ فقرار مجلس الأمن الدولي رقم (1970) أشار فيما يتعلق بالعملية السياسية أو بناء النظام السياسي إلى اتخاذ جملة من التدابير التي تقيد عمل التطام القائم حيث نص أن مجلس الأمن بتصرف بموجب الفصل السابع ويتخذ تدابير بموجب الفصل السابع، وإحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وحظر الأسلحة، أيضا حظر السفر وتجميد الأصول للشخصيات العامة ومن بينهم معمر القذافي. (قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1970، 2011)

وعندما رأى مجلس الأمن أن التدابير الواردة في القرار 1970 لم تف بالغرض ولمزيد من الضغط على النظام السياسي أكد اعتزامه إبقاء إعمال السلطات الليبية قيد الاستعراض المستمر، ويؤكد استعداده للقيام في أي وقت باستعراض التدابير المفروضة بموجب هذا القرار والقرار 1970 (2011) بما في ذلك القيام بتلك التدابير أو تعليقها أو رفعها حسب الاقتضاء على مدى امتثال السلطات الليبية لأحكام هذا القرار والقرار 1970(2011). (قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973، 2011)

أن المتتبع لعلاقات ليبيا الدولية خلال أربعة عقود يلاحظ أن ليبيا تنتهج طريقا مختلفا سواء على الصعيد العربي أو الإقليمي أو الدولي، فعربيا لم تشهد العلاقات الليبية – العربية استقرار حيث ليبيا كانت في كثير من الأحيان في خلاف مع بعض هذه الدول، كذلك الحال إفريقيا حيث خاضت حروب في أكثر من دولة افريقية، كما اتهمت ليبيا بدعم بعض الجماعات التي تصنف إرهابية، ولكن في كل الأحوال يلاحظ أن قرار إسقاط النظام كان ضرورة بقرار دولي ورغبة من بعض الدول.

المطلب الثاني: دور الأمم المتحدة في بناء النظام السياسي الليبي بعد 2011

أن المتتبع لدور الأمم المتحدة في ليبيا مقارنة بين دور الأمم المتحدة في نيل ليبيا الاستقلال وبين الدور في إعادة أو المساعدة في بناء نظام سياسي بعد إسقاط النظام وما ترتب عنه من فوضى وعدم استقرار سياسي وامني وانتشار السلاح خارج سيطرة الدولة وتردي في الوضع الاقتصادي حتى أن معظم قرارات مجلس الأمن الدولي ركزت في بداية الإحداث على إسقاط النظام في الوقت الذي كان يفترض أن يتزامن مع طرح تفكير في النظام البديل؛ وأن كانت القرارات أشارت في غير موقع إلى تصور النظام البديل والية بناء الدولة إلا أنها لم تكن بالقدر الكافي يحقق ذلك، من هنا سيتم مناقشة الإجراءات التي تمت بشأن دعم الأمم المتحدة في إعادة بناء النظام السياسي واستقرار ليبيا.

كان اهتما الأمم المتحدة في ليبيا منصبا حول أنشاء بعثة للدعم في ليبيا تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام ويكون مهمة هذه البعثة مساعدة ودعم الجهود الوطنية الليبية الرامية إلى استعادة الأمن والنظام العامين وتعزيز سيادة القانون، وإجراء حوار سياسي يضم الجميع وتعزيز المصالحة الوطنية والشروع في عملية وضع الدستور والعملية الانتخابية، وتعزيز حقوق الإنسان. (قرار مجلس الأمن 2009، 2011)

بدأت لغة قرارات مجلس الأمن تأخذ نوع من البطء والتراجع حيال المشاكل وعدم الاستقرار السياسي والأمني، فصار مجلس الأمن الدولي يتطلع إلى سرعة أنشاء حكومة انتقالية ممثلة وشاملة للجميع في ليبيا ويقرر تأكيد الحاجة إلى أن ترتكز الفترة الانتقالية على الالتزام بالديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون والمصالحة الوطنية واحترام حقوق الأنسان. (قرار مجلس الأمن 2016، 2011)

أن محاولات بناء النظام من خلال العملية السياسية لم تتوقف ولكن مخرجاتها لا تؤدي الاستقرار، ومع هذا رحب مجلس الأمن بالتطورات الايجابية بما في ذلك الانتخابات الوطنية التي جرت في 7/ يوليو/ 2012، وأنشاء المؤتمر الوطني العام ونقل السلطة سلميا من المجلس الوطني الانتقالي إلى حكومة الوحدة الوطنية، ويتطلع إلى أن تتم عملية صياغة الدستور على أساس المشاركة الشاملة ويكرر تأكيد الحاجة إلى أن تقوم الفترة الانتقالية على أساس الالتزام بالديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون والمصالحة الوطنية واحترام حقوق الأنسان والحريات الأساسية. (قرار مجلس الأمن الدولي 2095، 2013)

نلاحظ ضعف أداء مجلس الأمن الدولي من خلال تكرار القرارات وصياغة العبارات فيما يتعلق بالعملية السياسية، هذا الضعف في الأداء كشف عن حالة عدم الاستقرار لدرجة استخدام السلاح الذي شدد مجلس الأمن الدولي في حظر توريده أو وجودة خارج سلطة الدولة، ما ترتب عليه ازدياد إعمال العنف في ليبيا وبخاصة في المنطقة المحيطة بكل من إقليم طرابلس وبنغازي، وإذ يدين مجلس الأمن القتال المتواصل بين الجماعات المسلحة والتحريض على العنف ، واذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء تأثير الإعمال في السكان المدنيين والمؤسسات المدنية في ليبيا وما تشكله من تهديد لاستقرار ليبيا ولعملية تحولها الديمقراطي. (قرار مجلس الأمن الدولي 2174، 2014)

أن استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني سيؤدي بطبيعة الحال إلى تردي في جميع مناحي الحياة؛ ففي ظل هذه الظروف شهدت البلاد انخفاض دخل الدولة الذي أنعكس مباشرة على المواطن الذي أنخفض مستوى طموحه ومطالبة من الحرية والديمقراطية إلى البحث عن ابسط سبل الحياة، في جانب أخر فأن أنتشار السلاح خارج سلطة الدولة في مناطق وقبائل معينه أدي إلى أن هذه المجموعات المسلحة لها دور في أي من الإجراءات التي تخص العملية السياسية وأي من القرارات السياسية، وهذا المجموعات المسلحة كان لها دور في أي حوار سياسي أو مفاوضات بشأن العملية السياسية.

حيال ذلك كان لابد من أن يكون الحوار بين مختلف الأطياف الليبية هو السبيل الوحيد أمام الليبيين، وكرر مجلس الأمن دعمه للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الموقع في الصخيرات المغرب في 17/ ديسمبر/ 2015 الذي ينص على تشكيل حكومة وفاق وطني مؤلفة من المجلس الرئاسي ومجلس الوزراء تدعمها مؤسسات الدولة الأخرى بما فيها مجلس النواب ومجلس الدولة، ويؤكد على أهمية أن تمارس حكومة الوفاق الوطني السيطرة على الأسلحة في ليبيا وأن توفر لها مخازن أمنة بدعم من المجتمع الدولي.

بالرغم من استمرار عمل بعثة الأمم المتحدة في ليبيا وإصدار مجلس الأمن القرارات ذات العلاقة بالدعم في ليبيا، ومحاولة الجهود الوطنية من الاتفاق على برنامج عمل والوصول إلى وضع دستور وإجراء الانتخابات؛ ألان أن هذا لم يمنع بعض الأطراف من الاستفادة من الوضع القائم فأن مجلس الأمن يهيب بجميع الأطراف أن تمنع اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تقوض العملية السياسية أو اتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا، ويشير إلى أن التدابير المنصوص عليها في القرار 1970 (2011) بصيغتها المعدلة

بموجب قرارات لاحقة تنطبق على الإفراد والكيانات الذين تقرر لجنة الجزاءات التابعة للأمم المتحدة أنهم يشاركون في اعمال تهدد السلام أو الاستقرار أو الأمن في ليبيا أو تعرقل أو تقوض النجاح في أنجاز عملية الانتقال السياسي في البلد، أو يقدمون الدعم لتلك الإعمال بما في ذلك عن طريق عرقلة الانتخابات أو تقويضها,(قرار مجلس الأمن 2629، 2022)

الخاتمة

مرت ليبيا منذ الاستقلال بثلاث بمراحل وأشكال مختلفة من النظم السياسية؛ ففي المرحلة الأولى كانت مرحلة تأسيس الدولة بالتزامن مع تأسيس النظام السياسي، فليبيا خاضت معارك عسكرية وسياسية لنيل الاستقلال الذي تحقق بجود الحركات السياسية ودعم مباشر من الأمم المتحدة، والمرحلة الثانية بعد حرجة الضباط الأحرار في 1969 التي أسقطت النظام الملكي، وهذه المرحلة نفسها عرف العديد من الأساليب في الحكم من الجمهوري إلي الجماهيري إلى سلطة الشعب، لذا نحد أن عدم وضوح شكل النظام السياسي واستمراره في الحكم لأكثر من أربعة عقود وامتدادا للاحتجاجات في تونس ومصر، شهدت ليبيا حراكا ثوريا أدي في النهاية إلى إسقاط النظام لتعود الأمم المتحدة للتدخل في ليبيا من اجل المساعدة والدعم، وبما دور الأمم المتحدة للدعم في ليبيا يشمل الدعم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني؛ فإن خلص البه الباحث من نتائج تتعلق بالجانب السياسي وبناء النظام.

النتائج:

1- كان الهدف من تدخل الأمم المتحدة إسقاط النظام وهذه رغبة من الدول الكبرى.
2- تبين أن مجلس الأمن الدولي يتخذ قراراته وفقا لمصالح الدول الكبرى.
3- الديمقراطية صعبة التحقيق في ليبيا دون بناء مؤسسات الحكم الديمقراطي
4- التركيبة القبلية وعدم وجود مؤسسات المجتمع المدني أعاق عمل بعثة الأمم الحدة في ليبيا.
5- لم تستطع الأمم المتحدة فهم طبيعة المجتمع الليبي.
6- الأمم المتحدة لم ولن تستطيع دعم إقامة نظام حكم ديمقراطي قبل جمع ما تفرق من سلاح.

التوصيات:

1- عدم الاعتماد على بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والتقليل من دورها، ويكون هذا بقرار من مجلس الأمن.
2- ضرورة توحيد الحكومات وكل مؤسسات الدولة السيادية.
3- الاستفتاء على الدستور.
4- ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية من خلال حوار مجتمعي ليبي – ليبي.
5- إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، وتوحيد المؤسسة العسكرية.
6- الاهتمام بالمواطن بما يساعده في تجاوز الظروف الاقتصادية.

قائمة المصادر والمراجع:

1- ميثاق الأمم المتحدة، 1945.
2- الدستور البرقاوي 1949
3- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 289 لسنة 1949
4- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (289) بشأن استقلال ليبيا
5- البيان الأول لثورة الفاتح 1069
6- الإعلان الدستوري الصادر عن مجلس قيادة الثورة 1969
7- القانون رقم 71 بشأن تجريم الحزبية لسنة 1972
8- وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب 1977
9- الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الأنسان 1988
10- *قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181، 1947*
11- القانون رقم 20 بشأن تعزيز الحرية 1991
12- قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1970 لسنة 2011 بشأن الإحداث في ليبيا
13- قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973لسنة 2011 بشأن الإحداث في ليبيا
14- قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2009 لسنة 2011 بشأن الإحداث في ليبيا
15- قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2016 لسنة 2011 بشأن الإحداث في ليبيا
16- قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2095 لسنة 2011 بشأن الإحداث في ليبيا
17- قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2174 لسنة 2011 بشأن الإحداث في ليبيا
18- قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2629 لسنة 2011 بشأن الإحداث في ليبيا
19- ابوعجاجة، سلوى عياد، فلسفة وأهداف تنظيم المجتمع الجماهيري (بنغازي: أكاديمية الفكر الجماهيري، ط 1، 2011)

20- الشريف، السيد مفتاح، مسيرة الكفاح الوطنية الليبية. ليبيا – الصراع من اجل الاستقلال (بيروت: الفرات للنشر والتوزيع، ط 1، 2011)
21- الكبتي، سالم، الدستور في ليبيا تاريخ وتطورات (بنغازي: دار الساقية للنشر، ط 1، 2012)
22- الصواني، محمد وريكاردو رينيه، الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة، (بيروت: منتدى المعارف، ط 1، 2913).